IAJ
مجلة المقالات الدولية
INTERNATIONAL ARTICLES JOURNAL

مجلة علمية، شهرية، محكّمة متعددة التخصصات، تُعنى بنشر الدراسات والأبحاث في مجالات العلوم الإنسانية، الاجتماعية، والاقتصادية

العدد الخامس

المدير المسؤول ورئيس التحرير: انس المستقل

Fifth issue

5

العدد الخامس

September 2025

شتنبر / أيلول 2025

الرقم المعياري الدولي : e-ISSN : 3085 - 5039

Press number : 1/2025 : رقم الصحافة

مجلة المقالات الدولية

العدد الخامس، شتنبر / أيلول 2025

e-ISSN : 3085 - 5039

كلمة العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

يسعد هيئة تحرير مجلة المقالات الدولية أن تقدم للباحثين والمهتمين بين أيديهم هذا العدد الخامس، الذي يندرج ضمن الجهود الرامية إلى تعزيز البحث العلمي الرصين، وترسيخ مكانة المجلة كمنبر أكاديمي محكّم يواكب التطورات العلمية والمعرفية في مختلف التخصصات.

وفي هذا الإطار، يسعدنا أن نعلن عن إدماج خدمة ORCID في جميع المقالات المنشورة ابتداءً من هذا العدد، بما يتيح للباحثين توثيق هوياتهم الأكاديمية بشكل أوضح، وضمان حضورهم الدولي ضمن شبكات البحث العلمي. إن هذه الخطوة تندرج ضمن رؤية المجلة الرامية إلى تعزيز معايير الجودة والشفافية، وربط الإنتاج العلمي لكتابها بآليات التعريف العالمية المعتمدة.

وإذ نقدّم هذا العدد بما يزخر به من بحوث ودراسات متنوّعة، فإننا نجدد التزامنا بخدمة المعرفة الأكاديمية، ودعم الباحثين في مسارهم العلمي.

والله ولي التوفيق

رئيس التحرير

ISSN INTERNATIONAL STANDARD SERIAL NUMBER
e-ISSN : 3085 - 5039

INTERNATIONAL Scientific Indexing

مجلة المقالات الدولية

INTERNATIONAL ARTICLES JOURNAL

IAJ

مجلة علمية، شهرية، محكمة متعددة التخصصات، تعنى بنشر الدراسات والأبحاث في مجالات العلوم الإنسانية، الاجتماعية، والاقتصادية.

الرقم المعياري الدولي: ISSN : 3085 - 5039 رقم الصحافة : Press number: 2025 / 1 العدد 5، شتنبر / أيلول 2025

اللجان العلمية

أنس المستقل

المدير المسؤول ورئيس التحرير

الهيئة الإستشارية

د. يونس وحالو

نائب العميد المكلف بالبحث العلمي والتعاون الجامعي كلية العلوم القانونية والسياسية جامعة ابن طفيل بالقنيطرة

د. المختار الطبطبي

نائب العميد المكلف بالشؤون البيداغوجية كلية العلوم القانونية واالقتصادية والاجتماعية بعين السبع جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

د. رشيد المدور

أستاذ جامعي جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء عضو المجلس الدستوري سابقا مدير مجلة دفاتر برلمانية

د. سعيد خمري

أستاذ جامعي جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء مدير مختبر القانون العام وحقوق الإنسان

د. كمال هشومي

أستاذ جامعي جامعة محمد الخامس بالرباط المنسق البيداغوجي لماستر الدراسات السياسية والمؤسساتية المعمقة

د. مهند العيساوي

مستشار رئيس مجلس النواب العراقي لشؤون الصياغة التشريعية أستاذ القانون العام الدولي في الجامعة العراقية

د. المهدي منشيد

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية واالقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

Riccardo Pelizzo

نائب العميد المكلف بالشؤون الأكاديمية بجامعة نزاربايف بكازاخستان

دة. وفاء الفيلالي

أستاذة جامعية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سويسي جامعة محمد الخامس بالرباط

دة. صليحة بوعكاكة

أستاذة جامعية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

لجنة التقرير والتحكيم

د. طه لحميداني

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سويسي محمد الخامس بالرباط

د. عبد الحق بلفقيه

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

د. بدر بوخلوف

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة مولاي إسماعيل بمكناس المدير التنفيذي للمركز الوطني للدراسات القانونية والحقوقية

دة. حكيمة مؤدن

أستاذة جامعية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء مديرة مجلة إصدارات

د. احمد ميساوي

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

د. إبراهيم رضا

أستاذ جامعي كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة القاضي عياض بمراكش

د. زكرياء أقنوش

أستاذ جامعي كلية العلوم بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية

د. أحمد أعراب

أستاذ جامعي كلية العلوم بالكلية المتعددة التخصصات بالناضور

د. إبراهيم أيت وركان

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة شعيب الدكالي بالجديدة

د. محمد ملاح

أستاذ جامعي كلية العلوم بالكلية المتعددة التخصصات بالناضور

د. عبد الحي الغربة

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

الرقم المعياري الدولي: ISSN : 3085 - 5039 رقم الصحافة : Press number: 2025 / 1 العدد 5، شتنبر / أيلول 2025

محتويات العدد

3-18	**تأثير الذكاء الاصطناعي على جودة البحث العلمي** أنس المستقل وخديجة العاج
19-42	**الذكاء الاصطناعي في القطاع العام: بين ضمان التحول الرقمي وحماية الحقوق الدستورية** إبراهيم أيت وركان وحمزة الكندي
43-60	**تأثير الذكاء الاصطناعي على اتخاذ القرار الإداري** أميمة بوعديلي
61-80	**آليات الديمقراطية التشاركية ودور الفاعل المدني في بلورة السياسات العمومية** فهد كرطيط
81-104	**قراءة تحليلية في اجتهادات القضاء الدستوري المغربي القاضي الدستوري قاضي انتخابات** عادل كاسم
105-128	**المسؤولية التأديبية للصحفي المهني الإلكتروني في ضوء القانون رقم 90.13 المتعلق بإحداث المجلس الوطني للصحافة** إبتسام الشرقاوي
129-150	**المنظومة المؤسساتية للنهوض بالقانون الدولي الإنساني بالمغرب دراسة قانونية تحليلية** سعيد هماموني ومحمد نبو
151-174	**مكانة البرلمان في دستور 2011 بين الدور الدستوري وممارسة الفاعل السياسي** أسماء لمسردي
175-204	**L'impact de la technocratie sur l'action diplomatique et l'élaboration des politiques économiques Etude comparative: Maroc - Tunisie – France** Jamal FAOUZI
205-220	**Former pour transformer : enjeux et pratiques de formation dans l'intégration de la Blockchain dans les organisations marocaines** Ehiri NAAMA
221-241	**Besieged Identities in the Aftermath of 9/11 :The Role of the Media in Demonizing and Humanizing Muslims** Jamal AKABLI AndMohamed El MEJDKI
242-265	**Decoding the Language Classroom: Navigating the Pros and Cons of Integrating Translation in Foreign Language Teaching, with a Focus on Arabic** Hajar EL SAYD

International Articles Journal
A peer-reviewed, multidisciplinary journal
Issue 5, September 2025
IAJ
مجلة المقالات الدولية
مجلة محكمة، متعددة التخصصات
العدد 5، شتنبر / أيلول 2025

تأثير الذكاء الاصطناعي على اتخاذ القرار الإداري

The Impact of Artificial Intelligence on Administrative Decision-Making

أميمة بوعديلي
باحثة بسلك الدكتوراه
جامعة محمد الخامس، الرباط.

Oumaima BOUADILI
PhD researcher
Mohammed V University, Rabat.

المستخلص:

تبحث هذه الدراسة في تأثير الذكاء الاصطناعي على عمليات اتخاذ القرار الإداري، مركزةً على انعكاساته على الجودة والسرعة. فالذكاء الاصطناعي يمثل ثورة تكنولوجية بارزة امتدت إلى الإدارة العمومية، لما يوفره من إمكانات في تحليل البيانات الضخمة، ودعم صناع القرار في استيعاب التوجهات المجتمعية وصياغة قرارات أكثر دقة ونجاعة. ومع ذلك، يثير توظيفه تساؤلات قانونية وإدارية تتعلق بمدى انسجام هذه الأنظمة مع قواعد القانون الإداري. كما يُبرز تحديات أخلاقية وقانونية، أهمها ضرورة ضمان الشفافية، وضع معايير أخلاقية واضحة، وتحديد المسؤولية عند وقوع أضرار، بما يضمن عدالة وأمن المنظومة الإدارية.

الكلمات المفتاحية:

القرار الإداري الالي؛ الذكاء الاصطناعي؛ المسؤولية الإدارية.

Abstract:

This study examines the impact of artificial intelligence on administrative decision-making, focusing on its effects on the quality and speed of decisions. Artificial intelligence represents a major technological revolution that has extended to public administration, offering significant potential in analyzing large datasets and supporting decision-makers in understanding societal trends and citizens' expectations, thus enabling more accurate and effective decisions. However, its use raises legal and administrative questions regarding the alignment of these systems with administrative law principles. It also highlights ethical and legal challenges, particularly the need to ensure transparency, establish clear ethical standards, and define liability in cases of harm, thereby ensuring a fair and secure administrative AI system.

Keywords :

Automated administrative decision ; artificial intelligence; administrative responsibility.

oumaimabouadili06@gmail.com

مقدمة:

يشهد العالم اليوم تطورا متسارعا بفضل الثورة الصناعية الرابعة وعصر الذكاء الاصطناعي، إذ يمثل ثورة تكنولوجية مهمة من شأنها إحداث تغيرات مهمة في مختلف المجالات، وقد دفع هذا التطور المتسارع لمنح السياسات العمومية اهتمامًا متزايدًا لاعتماد الذكاء الاصطناعي، خاصة في حقل الإدارة العمومية، وذلك من خلال إدماجه في آليات اتخاذ القرار الإداري المعتمد على الخوارزميات.

ويشكل هذا الإدماج فرصة حقيقية لتعزيز مشروعية الأداء الإداري عبر تجويد الخدمات العمومية، الذي من شأنه أن يسهم في تقليص الكلفة والجهد والزمن الإداري، مما يسهم في تجاوز مظاهر البيروقراطية التقليدية التي تعرفها الادارة، وعلى الرغم من الفوائد الكبيرة التي يمكن ان يقدمها الذكاء الاصطناعي، فإنه يفرض تحديات ومخاطر عديدة تستدعي مواجهتها، لضمان استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل أخلاقي لبناء الثقة.

لذا، سارعت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) إلى إصدار توصية عالمية بشأن أخلاقيات استخدام الذكاء الاصطناعي[1]، كما عمل الاتحاد الأوروبي على إعداد أول إطار قانوني شامل ينظم الذكاء الاصطناعي[2]، وتُعد هذه المبادئ والتوصيات أساسًا يستند إليه في توجيه استخدامه بما يضمن احترام حقوق الإنسان بصفة عامة، وحقوق المرتفقين في المجال الإداري بصفة خاصة.

وفي هذا الإطار، نظم المغرب "المناظرة الوطنية حول استعمال وتطوير الذكاء الاصطناعي المسؤول في المغرب نحو رؤية مشتركة وشاملة"، التي نظمتها وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة بشراكة مع المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) لدى الدول المغاربية، وقد شكلت هذه المناظرة منصة لبحث الآليات التي من شأنها مواكبة وتقييم التنزيل المناسب لمبادئ توصية منظمة اليونيسكو المتعلقة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي في مختلف المجالات[3].

وبالتالي يمكن القول بأن توظيف الذكاء الاصطناعي في الإدارة العمومية يعد خطوة محورية نحو بناء مستقبل يمكن فيه للمجتمعات الاستفادة من مزايا التكنولوجيا المتقدمة، مع الحفاظ على القيم والمبادئ الإنسانية الأساسية.

وتتمثل أهمية موضوع "الذكاء الاصطناعي واتخاذ القرار الإداري المؤتمت" في كون قدرة هذا النظام على تعزيز فعالية وكفاءة العمليات الحكومية، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، وبالتالي يمكن

---

[1] منظمة الأمم المتحدة للتربية والتكوين والثقافة (اليونيسكو)، (2021)، التوصية الخاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي.

[2] Conseil de l'Union européenne, (2024, February 2), Législation sur l'intelligence artificielle: le Conseil et le Parlement parviennent à un accord sur les premières règles au monde en matière d'IA, from https://www.consilium.europa.eu.

[3] وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة. (23/10/2023)، المناظرة الوطنية حول استعمال وتطوير مسؤول للذكاء الاصطناعي بالمغرب، نحو رؤية مشتركة وشاملة، تم الاطلاع عليه في 15 يونيو 2024، https://www.mmsp.gov.ma

لهذه التقنية أن تلعب دورا محوريا في تحسين وتجويد العمل الإداري، غير أن هذا يظل مشروطا بالتعامل مع التحديات القانونية والأخلاقية المرتبطة به، والعمل على بناء الثقة في هذه الأنظمة، وضمان توجيه استخدامها بما يخدم المصلحة العامة.

ومن خلال كل هذا تبرز إشكالية رئيسية للموضوع تتمثل في: **إلى أي حد يساهم توظيف الذكاء الاصطناعي في عمليات اتخاذ القرار الإداري، في كفاءة وفعالية الإدارة العمومية، ومواجهة الرهانات التي تطرحها أنظمة الذكاء الاصطناعي؟**

ولمعالجة الموضوع تم الاعتماد على مقاربة منهجية متعددة، من خلال الاستعانة بالمنهج التحليلي لتحليل دور وتأثير الذكاء الاصطناعي على عمليات اتخاذ القرار الإداري، وكذلك المنهج الوصفي لوصف واقع ادماج هذه الأنظمة في الإدارة العمومية ، خاصة في مايتعلق بصنع القرار والرهانات التي يطرحها، كما تم الاستعانة المنهج المقارن الذي يمكن القول بأنه جوهر هذه الدراسة، من خلال الانفتاح على التجارب الدولية لاسيما تجربة الاتحاد الأوربي.

ومن أجل دراسة هذا الموضوع والإجابة عن الإشكالية أعلاه، يمكن إقتراح تقسيم الموضوع إلى مطلبين على الشكل الآتي:

المطلب الأول: الذكاء الاصطناعي و أنظمة القرار الإداري الآلي في القانون الإداري

المطلب الثاني: رهانات ادماج الذكاء الاصطناعي في عمليات اتخاذ القرار

المطلب الأول:
الذكاء الاصطناعي و أنظمة القرار الإداري الآلي في القانون الإداري

ينتشر استخدام الذكاء الاصطناعي في القطاع العام، وخاصة من خلال استخدام أنظمة اتخاذ القرار الإداري الآلي، سيؤدي إلى تحديث الإدارة، وإعادة تحديد كيفية تصميم وتقديم الاستراتيجيات والسياسات، إلا أن يطرح سؤال حول ما إذا كانت قواعد ومبادئ القانون الإداري قادرة على مقاومة الأشكال الجديدة من صنع القرار بشكل فعال؟، حيث يقدم استخدام الذكاء الاصطناعي فرصا جديدة لتحديث الإدارة العمومية، لهذا سنحاول دراسة هذه النقطة من خلال التطرق لمقارنة مبادئ القانون الإداري مع الذكاء الاصطناعي (الفقرة الأولى)، ثم إلى اللوائح القانونية (الفقرة الثانية).

الفرع الأول: تأثير إدماج الذكاء الاصطناعي في صنع القرار على مبادئ القانون الإداري

ينتشر استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل متزايد في مختلف المجالات، ولم تكن الإدارة العمومية استثناء في هذا الاتجاه، إذ بدأت تعتمد على هذه التقنيات، خاصة في عمليات صنع القرار، بفعل قدرتها على تحليل كمية ضخمة من البيانات بسرعة وبدقة، مما يساهم في سرعة صياغة القرارات وتحسين جودتها.

وفي هذا السياق، اعتمدت العديد من الدول استعمال هذه الأنظمة لتحسين جودة القرارات، على غرار "**كندا**"، التي وضعت دليل لتطبيق توجيهات اتخاذ القرارات المؤتمتة، وقد حدد هذا الدليل نطاق تطبيق التوجيهات على الوزارات التي تستخدم أنظمة اتخاذ قرارات إدارية تعتمد كليا أو جزئيا على معالجة آلية للمعلومات، وتنطبق هذه التوجيهات فقط على الأنظمة التي تم تطويرها او الحصول عليها بعد أبريل 2020.[4]

ويتميز القرار الإداري الآلي بخصائص تقنية، حيث يعتمد على الذكاء الاصطناعي في حل المشاكل المعروضة مع غياب المعلومة الكاملة وذلك من خلال البيانات المخزنة على الحاسب الآلي وكذلك القدرة على التفكير والإدراك من خلال فهم اللغات الطبيعية والتعرف على بصمات الصوت والصورة والقدرة على اكتساب المعرفة وتطبيقها من خلال الحصول على المعلومة من القوانين والمفاهيم أو المبادئ أو النظريات التي سبق نمذجتها على الحاسب الآلي، ليصبح لديه القدرة على تحليل ما تم تخزينه وإمكانية التعلم والفهم في التجارب والخبرات السابقة، واستخدام الخبرات القديمة وتوظيفها في مواقف جديدة والقدرة على استخدام التجربة والخطأ لاكتشاف الأمور المختلفة من خلال التعليم بناءاً على النتائج المتحصلة، وتستخدم لحل المشكلات البسيطة والاستجابة السريعة للمواقف الغامضة والظروف الجديدة[5].

وبالرغم من كل هذا يطرح سؤال حول مدى توافق مبادئ وقواعد القانون الإداري مع التطورات التي يحدثها الذكاء الاصطناعي.

حيث إن المبادئ التقليدية المرتبطة بالمرفق العمومي تجد نفسها في مواجهة عديد من التحولات التي فرضها الذكاء الاصطناعي، أولها مرتبط أساسا باحترام مبدأ الشرعية داخل الفعل الإداري من خلال القرارات الإدارية[6].

حيث النقطة المهمة المطروحة في هذا الإطار، هي ما إذا كان استخدام نوع معين من أنظمة اتخاذ القرار الآلي مشروعًا في حد ذاته، فباستثناء بعض المواقف المحددة في اللائحة العامة لحماية البيانات، غالبًا لا يتم استبعاد استخدام أنظمة القرار الإداري الآلي بشكل صريح، ومن المرجح أن يعتبر هذا السكوت بمثابة موافقة ضمنية من المشرع على توظيف هذه الأنظمة افي اتخاذ القرارات الإدارية، ومع ذلك قد يكون دور هذه الأنظمة الآلية مرتبط بمعالجة البيانات الشخصية، وفي هذه الحالة تشترط اللائحة العامة لحماية البيانات وجود أساس قانوني لمعالجة البيانات من قبل السلطات العامة (مثلما هو الحال عندما تكون

---

[4] Gouvernement du Canada, (2024) ,Guide sur la portée de la Directive sur la prise de décisions automatisée, https://www.canada.ca/fr/gouvernement/systeme/gouvernement-numerique/innovations-gouvernementales-numeriques/utilisation-responsable-ai/guide-portee-directive-prise-decisions-automatisee.html.

[5] محروس، أسامة عبدالله، (2024 نوفمبر)، المسؤولية الإدارية تجاه أخطاء تطبيقات الذكاء الاصطناعي، المجلة القانونية، المجلد 22، العدد 1، ص98.

[6] - ادمينو، عبد الحافظ، (2024 /04/ 22)، أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، ندوة علمية دولية بعنوان الذكاء الاصطناعي في القطاع العام ومستقبل الخدمة العمومية، بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي، التابعة لجامعة محمد الخامس الرباط.

المعالجة ضرورية للامتثال للالتزام القانوني، وفي غياب هذا الأساس القانوني فإن استخدام القرار الإداري الآلي غير قانوني[7].

هذا وقد أشار "**Johan Wolswinkelen**" في دراسته التي كانت تحت إشراف اللجنة الأوروبية للتعاون القانوني، على أنه من المهم ألا يعتبر استخدام أنظمة القرار الإداري الآلي بمثابة تفويض غير قانوني للسلطات الإدارية، وأن تبقى السلطات العامة مسؤولة عن جودة القرارات المتخذة، كما تثار مسألة حرية التقدير وعرقلة ممارستها، خاصة عند استخدام أنظمة التعلم الآلي[8].

كما تطرح إشكالية الرقابة عن هذه القرارات خاصة وأن المواطن يجد نفسه أمام منصات وأمام نماذج لا يعرف فيها المدبر ولا الرئيس والمرؤوس، والجهات الإدارية التي سيتوجه إليها[9].

بالإضافة الى ضرورة ضمان المساواة في المعاملة ومنع أي تمييز، وتجنب التحيز ومراعاة الخصائص الفردية، ويستوجب مبدأ الموضوعية والحياد من الإدارة استخدام العناصر ذات الصلة وتجنب أي تحيز إيجابي أو سلبي تجاه أشخاص معينين. إذ تعد دقة وجودة بيانات إدخال الخوارزمية أمرًا ضروريًا لتجنب الأخطاء والقرارات المبنية على اعتبارات غير ذات صلة[10].

ومن بين الإشكالات التي تطرح أيضا هو الحفاظ على مبدأ التناسب بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، حيث يتطلب مبدأ التناسب أن يكون استخدام أنظمة القرار الآلي ضروريًا ولا يؤدي إلى تأثير مفرط على حقوق الأشخاص[11].

وتعد الشفافية مبدأ أساسي، يتضمن الكشف عن الوثائق العامة التي تملكها الإدارة، وكذلك المعلومات المتعلقة بالأنشطة والأعمال الإدارية، بما في ذلك أنظمة الذكاء الاصطناعي المستخدمة، مع مراعاة احترام الخصوصية وحماية البيانات الشخصية، وفقًا لقوانين حماية البيانات، ويضمن الحق في الاستماع الفرصة لأي شخص معني لتقديم ملاحظاته قبل اتخاذ أي قرار يؤثر على حقوقه، وأخيرا يتيح حق الطعن لأي شخص بالحصول إمكانية الرقابة القضائية على شرعية الأعمال الإدارية المتنازع عليها[12]، وبالتالي إقرار المسؤولية الإدارية، إلا أنه يطرح تحدي كيفية معالجة إمكانية تظلم المتضررين من خدمات هذا النظام.

---

[7] Wolswinkel, Johan, (2022, December), Intelligence artificielle et droit a administrative, Conseil de l'Europe, p 10

[8] Johan Wolswinkel, (2022, December), Intelligence artificielle et droit a administrative, Conseil de l'Europe, Op, p 10

[9] - ادمينو، عبد الحافظ، (2024 /04/ 22)، أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، مرجع سابق.

[10] Rarhoui Kaoutar, (2024), Droit de l'Intelligence Artificielle et Administration publique, Internationale Chercheur, Volume 4, Numéro 4, p 363.

[11] - ادمينو، عبد الحافظ، (2024 /04/ 22)، أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، مرجع سابق.

[12] Rarhoui Kaoutar, (2024), Droit de l'Intelligence Artificielle et Administration publique, Internationale Chercheur, Volume 4, Numéro 4, p 364.

الفرع الثاني: تنظيم استخدام القرار الإداري الآلي

يتوفر الذكاء الاصطناعي على إمكانيات كبيرة، حيث يوفر فرصاً مهمة وواسعة لتحسين كفاءة وفعالية الإدارات العمومية من خلال تحسين عمليات اتخاد القرار الإداري وذلك بالاعتماد على تحليل مجموعة من البيانات الضخمة بسرعة وبدقة، وأيضا يلعب هذا النظام دورا مهما في تجويد الخدمات العمومية المقدمة ارتباطا برضا المرتفقين، مما يسمح بتبسيط الإجراءات البيروقراطية التقليدية من خلال أتمتة المهام داخل الإدارة التي تؤدي إلى تقليص الكلفة والزمن الإداري، وبالتالي تمنح هذه الأنظمة فرصة مهمة لتجديد مشروعية العمل الاداري.

وهو ما يتم عن طريق استخدام مجموعة من أنواع الذكاء الاصطناعي مثل:

- **التعلم الآلي Machine Learning**: هو أحد فروع الذكاء الاصطناعي ويختص بتمكين الأنظمة البرمجية من التعلم بطريقة أوتوماتيكية بهدف اتخاذ قرارات تلقائية دون الحاجة لبرمجتها بشكل صريح، فالبرامج التي تعتمد على تقنيات تعلم الآلة تكون قراراتها غير محددة من قبل المبرمج، وتعتمد هذه التقنية على تراكم التعلم وعلى كمية كبيرة من البيانات[13].

- **التعلم العميق Deep Learning:** وهو مجال فرعي من تعلم الآلة يستخدم عدة طبقات مخفية في الشبكات العصبية لحل المشكلات المعقدة عن طريق تحديد أهم الخصائص الأساسية لبيانات الإدخال[14].

- **الذكاء الاصطناعي التوليدي Generative AI**: الذكاء الاصطناعي التوليدي هو نوع من أنواع الذكاء الاصطناعي الذي يستخدم تقنيات تعلم الآلة والشبكات العصبية العميقة لمحاكاة قدرة الإنسان في إنشاء بيانات جديدة أو محتوى أصيل ومبتكر، مثل: النصوص والصور ومقاطع الفيديو، ويمكن لنماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي توليد مخرجات من نفس نوع المدخلات، مثل من نص إلى نص، أو من نوع مختلف مثل: من نص إلى صورة أو مقطع فيديو[15].

وفي المجال الإداري يقدم الذكاء الاصطناعي التوليدي مجموعة من الفوائد للإدارة العمومية، كتقليل التكاليف من خلال تنفيذ المهام داخليا بدلاً من الاعتماد على مصادر خارجية، توحيد اللغة الإدارية، الوصول إلى مجموعة واسعة من المعارف من خلال استفادة الإدارة العمومية من قاعدة بيانات ضخمة من المعلومات، وكذلك كشف الاحتيال حيث يمكن أن يساهم الذكاء الاصطناعي في تحسين قدرة الإدارات على كشف الأنشطة الاحتيالية[16].

---

[13] - صقر، وفاء محمد أبو المعاطي، (أكتوبر2021)، المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية إستشرافية، مجلة روح القوانين، العدد 96، ص 34.

[14]- الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي والبيانات الوطنية(SDAIA) ، (2023)، الذكاء الاصطناعي التوليدي، ص 6.

[15]الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي والبيانات الوطنية(SDAIA) ، (2023)، الذكاء الاصطناعي التوليدي، مرجع سابق، ص 6.

[16] Fondation pour les études et recherches sur le développement international (FERDI), (2023), Comment pensera l'État avec ChatGPT? Les douanes comme illustration de l'intelligence artificielle générative dans les administrations publiques, Working Paper No. P330, Clermont-Ferrand, p 7-11.

هذا وقد اتخذت بعض الدول الأعضاء خطوات للامتثال للائحة العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي أو اللوائح الأخرى المتعلقة بالبيانات الشخصية، ففي النرويج وإسبانيا يتم تنظيم أنظمة القرار الإداري الآلي بموجب تشريعات قطاعية محددة، حيث يتم الاعتماد في النرويج على تنظيم أنظمة القرار المؤتمت في مجال الضرائب وإدارة العمل والحماية الاجتماعية[17].

وتأكد الدراسة التي أجراها « **Johan Wolswinkelen** » على أن السلطات الإدارية الوطنية قامت بتطوير العديد من تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجالات مختلفة، تشمل الأمثلة التي استشهدت بها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي استخدام الذكاء الاصطناعي في أعمال الشرطة، والضرائب، وحركة المركبات (مثل التعرف التلقائي على لوحة الأرقام) ومراقبة الحدود (بما في ذلك التعرف على الوجه)، وفي ألمانيا تركز تطبيقات الذكاء الاصطناعي بشكل أساسي على التواصل، مثل صناديق الدردشة وروبوتات الدردشة في بولندا إذ يتم استخدام نظام الذكاء الاصطناعي لاتخاذ قرارات التأشيرة بشكل آلي، ولكن يتم اتخاذ القرارات الإيجابية فقط بطريقة مؤتمنة بالكامل[18].

وعلى رغم قلة التشريعات المتعلقة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي عمومًا، الا أن بعض المبادرات الوطنية شكلت استثناءات ملحوظا، كما هو الحال بالنسبة للميثاق البرتغالي لحقوق الإنسان في العصر الرقمي الذي يذكر صراحة تطبيقات الذكاء الاصطناعي، حيث يصرح بأن استخدام الذكاء الاصطناعي يجب أن يكون موجهاً باحترام الحقوق الأساسية لضمان توازن مبادئ الإنصاف، والوضوح، والأمان، والشفافية، والمسؤولية، ومع ذلك لا يحدد الميثاق بشكل دقيق مفهوم الذكاء الاصطناعي، وبالتالي تظل هناك حالة من عدم اليقين بشأن مدى ضرورة التمييز بين هذه الأنظمة وأشكال أخرى من نظم اتخاذ القرار الآلي[19].

بالإضافة إلى ذلك تحظر بعض التشريعات بشكل صريح اللجوء إلى نظام ا القرار الآلي في الحالات التي تتمتع فيها السلطات الإدارية بسلطة تقديرية، النرويج وألمانيا مثلا، ونطاق تطبيق هذا النوع من الأحكام ليس محدوداً باستخدام البيانات الشخصية[20].

وينص القانون الفرنسي على استثناء إضافي في مجال القرارات القضائية، حيث يستبعد نظم اتخاذ القرار الآلي في جميع الظروف، بحيث لا يمكن لأي قرار قضائي أن يتضمن تقييم سلوك شخص ما أن يعتمد على معالجة آلية للبيانات الشخصية التي تهدف إلى تقييم جوانب معينة من شخصية هذا الشخص[21].

---

[17] Johan Wolswinkel, (2022, December), Intelligence artificielle et droit a administrative, Conseil de l'Europe, Op, p 17-18.

[18] Rarhoui, Kaoutar, (2024), Droit de l'Intelligence Artificielle et Administration publique, Op, p 365.

[19] Johan Wolswinkel, (2022, December), Intelligence artificielle et droit a administrative, Conseil de l'Europe, Op, p 19.

[20] Wolswinkel,Johan, (2022, December), Intelligence artificielle et droit a administrative, Conseil de l'Europe, Op, p 20.

[21] Ibid.

ونص هذا التشريع ذاته على استثناءات لحظر اتخاذ القرارات بالكامل بشكل آلي، بشرط أن تستوفي هذه القرارات متطلبات قانون العلاقات بين الافراد والإدارة، وأن يتأكد المسؤول عن المعالجة من السيطرة على العملية الخوارزمية وتطوراتها ليتمكن من شرح كيفية تنفيذ المعالجة للشخص المعني بشكل مفصل ومفهوم، وبالتالي ينشئ هذا القانون استثناءً عامًا يسمح باتخاذ القرارات بالكامل بشكل آلي، في الوقت نفسه ينص القانون على أنه لا يمكن اتخاذ أي قرار تقوم به الإدارة في مجال الطعون الإدارية بناءً على معالجة آلية للبيانات الشخصية فقط، وبالتالي في مجال الطعون الإدارية يمكن أن تستند القرارات إلى نظام اتخاذ القرار الآلي، بشرط ألا تعتمد حصريًا على نظام اتخاذ القرار الآلي[22].

هذا وتؤكد العديد من الدول الأعضاء على أن الإدارة يجب أن تلتزم بمتطلبات المبادئ العامة وقواعد القانون الإداري، كما هو محدد في أي شكل من أشكال قانون الإدارة العمومية، وبسبب أن هذه التشريعات العامة المحايدة من الناحية التكنولوجية، فإنه لا يتعين أخذ طبيعة القرار القائم على نظام اتخاذ القرار الآلي أو عدمه بعين الاعتبار[23].

وفي هذا السياق اعتمد البرلمان الأوربي قانون الاتحاد الأوربي للذكاء الاصطناعي والذي يعتبر اول تشريعا ينضم الذكاء الاصطناعي بالعالم.

أما بالنسبة للمغرب فقد أكدت دراسة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة (اليونسكو) أن المغرب لم يصدر استراتيجية وطنية للذكاء الاصطناعي، لكن التشخيص أظهر أن البلد يمتلك بيئة ملائمة لتطوير رؤية شاملة في مجال الذكاء الاصطناعي، وأشار التقرير إلى أن المغرب يمتلك نقاط قوة في مجالات البحث والتكوين والتنظيم وسياسات البيانات والإدماج الإلكتروني والبنية التحتية، وتشير المؤشرات إلى أن البلد قد قام بتحسين بيئته الرقمية خاصة فيما يتعلق بالاتصالات، والوصول إلى البيانات، والاستخدام الآمن للإنترنت، وحماية البيانات الشخصية، وهي عناصر رئيسية تعتبر أساسية في أي نهج يتعلق بالذكاء الاصطناعي[24].

وهذا ما أكده المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حيث دعي الى وضع استراتيجية وطنية لاستخدام وتطوير الذكاء الاصطناعي تتماشى مع الطموحات الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا، وملائمة لتأثيرات هذه التكنولوجيا على المجتمع، حيث إن طموح هذه الاستراتيجية هو إرساء منظومة كفيلة بتعزيز الاستخدام الواسع للذكاء الاصطناعي على المستوى الوطني من جهة، وتهيئة الظروف الملائمة لتطوير صناعة وطنية للذكاء الاصطناعي في أفق سنة 2030من جهة أخرى، مع التشجيع على إنشاء وتطوير المقاولات الناشئة والمبتكرة بدعم من الاستثمارات الوطنية والدولية، وينبغي أن تمكن هذه

[22] Wolswinkel, Johan, (2022, December), Intelligence artificielle et droit a administrative, Conseil de l'Europe, Op, p 20.
[23] Ibid.
[24] - - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، (2024)، المغرب – الذكاء الاصطناعي مستوى الجاهزية، طبع في فرنسا، ص3.

المنظومة من تطوير منتجات وخدمات يمكن تصديرها، وان تضمن استخدام الذكاء الاصطناعي في جميع القطاعات بشكل مسؤول ويراعي الأخلاقيات[25].

ويظهر في هذا الإطار جهود المغرب في تطوير المنظومة الرقمية وتوظيف الذكاء الاصطناعي حيت اعتمد الاستراتيجية الوطنية -المغرب الرقمي 2030-، التي اعتبرت الذكاء الاصطناعي جزء لايتجزء من الاستراتيجية[26]، الا انه رغم من هذه المبادرة، لازال الأمر يتطلب ضرورة فتح نقاش عمومي حول وضع استراتيجية وطنية خاصة بالذكاء الاصطناعي للإلمام بكل جوانبه التقنية المتطورة والاستفادة منه بشكل أخلاقي انسجاما مع توصيات منظمة اليونيسكو بشأن اخلاقيات استخدامه، لبناء ذكاء اصطناعي موثوق، ومواجهة التحديات والمخاطر التي يطرحها.

المطلب الثاني:
رهانات ادماج الذكاء الاصطناعي في عمليات اتخاذ القرار

يهدف توظيف الذكاء الاصطناعي في عمليات اتخاذ القرار الإداري مختلف مجالاته إلى تجويد الخدمة العمومية المقدمة، غير أن هذا التوظيف يطرح عددًا من الرهانات، لا سيما على مستوى ضمان شفافية استخدام هذه الأنظمة وحماية الأفراد وحقوقهم الأساسية (الفرع الأول)، كما أن احتمال إلحاق الضرر بالأفراد من خلال قرارات تتخذها هذه الأنظمة يفرض ضرورة تمكينهم من الحق في اللجوء إلى القضاء، الأمر الذي يثير مسؤولية الإدارة ويجعل من ضبط هذا الإطار شرطًا لتحقيق ذكاء اصطناعي موثوق في المجال العمومي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: رهان الشفافية والقابلية للتفسير لبناء الثقة

يثير ادماج الذكاء الاصطناعي في عمليات صناعة القرار الإداري العديد من الرهانات، بالقدر الفرص والامكانيات التي يقدمها، كتلك المتعلقة بالشفافية والوضوح في عملية صناعة القرار بالاستخدام هذه الأنظمة، نظرا لتعقيد البنية التقنية التي تقوم عليها الخوارزميات، والتي تجعل من الصعب على الافراد فهم كيفية صدور القرار، أو حتى معرفة بأنهم بصدد التعامل مع هذه الأنظمة ، وهو ما يجعل من الضروري العمل على ضمان شفافية ووضوح استخدام الذكاء الاصطناعي لما يشكل من تأثير على مسألة الثقة في هذه الأنظمة، ومشروعية القرار الإداري.

تعد الشفافية والقابلية للتفسير عاملاً مهماً لبناء الثقة في أنظمة وتقنيات الذكاء الاصطناعي والحفاظ عليها، لذا يجب بناء أنظمة عالية من الوضوح والقابلية للتفسير، مع وجود ميزات لتتبع مراحل اتخاذ القرارات المؤتمتة، ولا سيما تلك التي قد تؤدي إلى آثار ضارة تجاه أصحاب البيانات، وهذا يعني أن البيانات والخوارزميات والقدرات والعمليات والعرض من نظام الذكاء الاصطناعي تحتاج إلى أن تكون شفافة

[25] رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، (2024)، الذكاء الاصطناعي بالمغرب: أي استخدامات وأي آفاق للتطوير؟
[26] وزارة الانتقال الرقمي والإصلاح الادارة، (2024)، الاستراتيجية الوطنية -المغرب الرقمي 2030-، ص 9،

ومعممة وقابلة للتفسير للمتأثرين بشكل مباشر وغير مباشر، وتعتمد الدرجة التي يكون فيها النظام قابلاً للتتبع والتدقيق والشفافية والقابلية للتفسير على سياق نظام الذكاء الاصطناعي والعرض منه والنتائج التي قد تنتج عن هذه التقنية وقراراتها أو سلوكياتها المسموح بها أخلاقياً وغير ضار للعامة، ويجب أن تكون أنظمة الذكاء الاصطناعي ومصمموها قادرين على تبرير أسس تصميمها وممارساتها وعملياتها وخوارزمياتها[27].

وقد اعتبر مجلس الدولة الفرنسي أن الغموض يدمر الثقة، مؤكدا أن الشعور السائد لدى المواطنين سواء كان مبررا أم لا، بأن الهدف من استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي هو إخفاء شيء ما، أو إخفاء نوايا أو قرارات وراء تعقيد تكنولوجيا المعلومات، أو حتى استحالة شرح كيفية عملها بطريقة بسيطة، سيجعل من هذه الأنظمة محل انتقاد ومصدرا للتضليل مما من شأنه أن عرقلة نشرها، ولهذا السبب أولى قانون الاتحاد الأوروبي بشأن تنظيم الذكاء الاصطناعي أهمية كبيرة لشفافية[28].

وفي السياق ذاته، اعتبرت منظمة اليونيسكو أن شفافية نظم الذكاء الاصطناعي وقابليتها للشرح شرطين أساسين لا بد منهما لضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمبادئ الأخلاقية وحمايتها وتعزيزها، ولا بد أيضاً من الشفافية لتطبيق أحكام النظم الوطنية والدولية المتعلقة بالمسؤولية تطبيقاً فعالاً، ويمكن أن يحد الافتقار إلى الشفافية من إمكانية الطعن بفعالية في القرارات المتخذة بناءً على نتائج مستمدة من هذه النظم ، وقد يؤدي هذا الأمر بالتالي إلى انتهاك الحق في المحاكمة العادلة وفي التمتع الفعلي بسبل الإنصاف، وكذلك إلى الحد من المجالات التي يمكن استخدام هذه النظم فيها استخداماً قانونياً[29].

وفي هذا الإطار، تطرح مسألة مدى إمكانية الوصول إلى كود البرنامج، استنادا إلى القوانين المتعلقة بالشفافية وقوانين حرية الوصول إلى المعلومات، غير ان هذا حق قد يصطدم بإشكال واقعي، يتمثل في أن بعض أنظمة اتخاذ القرار الآلي، تم تطويرها من قبل شركات خاصة، والتي قد تعترض على نشر كود البرنامج بدعوى حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها[30].

ودعت اليونيسكو إلى ضرورة العمل على تعزيز شفافية نظم الذكاء الاصطناعي و قابليتها للشرح على طوال دورة حياتها من أجل دعم الحكم الديمقراطي ومنها نظم الذكاء الاصطناعي ذات العواقب العابرة للحدود الوطنية، بيد أنه ينبغي المستوى الشفافية والقابلية للشرح أن يكون ملائماً دائماً للسياق والعواقب، إذ يمكن أن يتطلب الأمر إيجاد توازن بين مبدأ الشفافية والقابلية للشرح ومبادئ أخرى كمبدأ الحق في الخصوصية ومبدأ السلامة والأمن، وينبغي للناس أن يكونوا على علم تام بأي قرار يجري اتخاذه بناءً على معلومات مستمدة من نظم الذكاء الاصطناعي أو استناداً إلى خوارزميات الذكاء الاصطناعي، ويشمل ذلك أي قرار يمس بسلامتهم أو بحقوق الإنسان، وينبغي لهم في هذه الحالة أن يتمكنوا من طلب

---

[27] - الهيئة السعودية للبيانات الوطنية (SDAIA)، (2022)، مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، ص 10.

[28] Conseil d'État, (2022, March 31), Intelligence artificielle et action publique: construire la confiance, servir la performance, Étude adoptée en assemblée générale plénière, p12.

[29] - منظمة الأمم المتحدة للتربية والتكوين والثقافة – اليونيسكو-، التوصية الخاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، م.س، ص 11.

[30] Johan Wolswinkel, (2022, December), Intelligence artificielle et droit a administrative, Conseil de l'Europe, Op, p13.

معلومات توضيحية من الجهات الفاعلة المعنية بالذكاء الاصطناعي أو من مؤسسات القطاع العام، وينبغي للناس فضلاً عن ذلك أن يتمكنوا من معرفة أسباب اتخاذ أي قرار يمس بحقوقهم وحرياتهم، وكذلك من تقديم طلبات إلى موظف شركة القطاع الخاص أو موظف مؤسسة القطاع العام المكلف بتلقي طلبات الناس في هذه الحالات والقادر على إعادة النظر في القرار وتصحيحه، وينبغي للجهات الفاعلة المعنية بهذه الأنظمة أن تعليم المستخدمين إعلاماً سليماً في الوقت المناسب بالمنتجات أو الخدمات المقدمة بطريقة مباشرة وبالمنتجات أو الخدمات المقدمة من خلال الاستعانة بنظم الذكاء الاصطناعي[31].

ويُستخدم مصطلح قابلية التفسير للإشارة إلى قدرة النظام أو الجهة المسؤولة عنه على توضيح العمليات التي قامت بها الخوارزميات لإنتاج نتيجة معينة، ويعني هذا فهم المعطيات المستعملة، والعمليات الحسابية المنجزة، والأسباب التي أدت إلى اتخاذ القرار بشكل يمكن شرحه بلغة مفهومة للمستخدم العادي أو للمعني بالقرار[32].

تُشكل قابلية تفسير النماذج القائمة على التعلم الآلي مجال بحث مستقل، وقد تم بالفعل إحراز تقدم كبير في فهم النماذج المعقدة، بما في ذلك الشبكات العصبية، على الرغم من أن منظور إثبات توافق هذه النماذج مع المتطلبات يبدو بعيد المنال، هذا هو أحد التحديات التي تواجه التحدي الكبير في مجال الذكاء الاصطناعي الذي اختاره مجلس الابتكار الأوربي ويتم دعمه من قبل صندوق الابتكار والصناعة، والذي يركز على تأمين وتحسين موثوقية الأنظمة المستندة إلى الذكاء الاصطناعي[33].

أوفي هذا الإطار، يسعى الاتحاد الأوروبي من خلال قانون الذكاء الاصطناعي إلى ارساء قواعد أخلاقية تنظم عمل الذكاء الاصطناعي، الذي توسعت تطبيقاته في كافة المجالات، وإضفاء الطابع الأخلاقي على استخدامات الذكاء الاصطناعي، وذلك من خلال فرض التزامات الشفافية على مقدمي ومستخدمي هذا النظام، ومن بين هذه الالتزامات[34]:

يتعين على مقدمي الخدمات التأكد من أن أنظمة الذكاء الاصطناعي المخصصة للتفاعل المباشر مع الأشخاص الطبيعيين مصممة ومطورة بطريقة تضمن أن يتم إبلاغ الأشخاص الطبيعيين المعنيين بأنهم يتفاعلون مع نظام ذكاء اصطناعي، ما لم يكن هذا واضحًا بالنسبة لشخص عادي يتمتع بقدر معقول من المعرفة والملاحظة والتقدير الجيد، مع مراعاة الظروف وسياق المحيطة باستخدام النظام، ولا يطبق هذا الالتزام على أنظمة الذكاء الاصطناعي المصرح بها قانونًا للكشف عن الجرائم ومنعها أو تحقيق فيها او

[31] - منظمة الأمم المتحدة للتربية والتكوين والثقافة (اليونيسكو)، (2021)، التوصية الخاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي ، مرجع سابق ، ص 11.

[32] Conseil d'État, (2022, March 31), Intelligence artificielle et action publique: construire la confiance, servir la performance, Op, p122.

[33] Conseil d'État, (2022, March 31), Intelligence artificielle et action publique: construire la confiance, servir la performance, Op, p123.

[34] European Parliament, Council of the European Union, (2024), Regulation (EU) 2024/1689 of 13 June 2024 laying down harmonized rules on artificial intelligence (Artificial Intelligence Act), (Official Journal of the European Union, L 256, 13 June 2024, Chapter IV, p. 82, https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX%3A32024R1689

متابعتها قضائيا ، شريطة وجود ضمانات مناسبة لحقوق وحريات الأطراف، ما لم تكن تلك الأنظمة متاحة للعموم للإبلاغ عن الجرائم[35].

يتوجب على مقدمي أنظمة الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك الأنظمة متعددة الأغراض، التي تنتج محتوى صوتيًا أو بصريا أو مرئيا أو نصيا اصطناعيا، أن يضمنوا أن المخرجات يتم تمييزها في شكل قابل للقراءة آليا ويمكن التعرف عليها باعتبارها محتوى مُنشأ أو مُعدَّل باستخدام الذكاء الاصطناعي، كما يجب أن تكون الحلول التقنية المستخدمة فعّالة وقابلة للتشغيل المتبادل ومتينة وموثوقة بقدر الإمكان تقنيًا، مع مراعاة خصوصية كل نوع من أنواع المحتوى، وتكاليف التنفيذ، والحالة التقنية المعترف بها، ولا يُطبّق هذا الالتزام إذا كانت الأنظمة تؤدي وظيفة مساعدة فقط في التحرير القياسي، أو لا تُغيّر البيانات الأصلية بشكل كبير، أو إذا كانت مصرحًا بها قانونًا لأغراض التحقيقات الجنائية[36]

يكما يتعين على مستخدمي أنظمة التعرف على المشاعر أو تصنيف السمات البيو مترية أن يُعلموا الأشخاص الذين سيتعرضون لهذه الأنظمة بأن النظام قيد التشغيل، وأن تتم معالجة البيانات الشخصية وفقًا للوائح الاتحاد الأوروبي، 2016/679 (EU)، المتعلقة بحماية الأشخاص الطبيعيين فيما يخص معالجات البيانات الشخصية، و 2018/1725(EU)، المتعلقة بحماية البيانات الشخصية لدى مؤسسات وهيأت وأجهزة الاتحاد الأوروبي والتوجيه2016/680 (EU) بشأن حماية البيانات في سياق الوقاية من الجرائم أو التحقيق فيها أو الكشف عنها أو ملاحقتها قضائيًا، ولا يُطبق هذا الالتزام على الأنظمة المصرّح بها قانونًا لأغراض مكافحة الجريمة، شريطة وجود ضمانات مناسبة واحترام القانون الأوروبي[37].

الا انه و بالرغم من الجهود المبذولة في هذا الإطار، سواء من طرف الاتحاد الأوروبي، الذي يعد رائدا في مجال تنظيم الذكاء الاصطناعي من خلال تبنيه أول إطار قانوني شامل يركز على مبادئ الشفافية وقابلية التفسير باعتبارهما ركيزتين أساسيتين لبناء الثقة في هذه الأنظمة، أو من خلال مبادرات بعض الدول الأخرى، كالصين والولايات المتحدة الأمريكية، التي تسعى إلى تطوير استخدام أخلاقي يضمن حماية الخصوصية والحريات الفردية، فإن هذه المبادرات لا تزال غير كافية لحصر المخاطر والتحديات المتزايدة التي تطرحها هذه التكنولوجيا، وهو ما يستدعي تعزيز التعاون الدولي لوضع قواعد ومعايير موحدة تسهم في تقنين استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي، وضمان شفافية ووضوح آلياتها، بما يضمن استفادة عادلة وآمنة منها، كما يتطلب الأمر وضع سياسات واستراتيجيات تنظيمية شاملة، تُراعي الفوارق بين الدول وتعمل على تقليص الفجوة الرقمية، بدل أن تُفاقمها أو تُكرّسها عبر استغلال غير منضبط للتكنولوجيا من طرف الدول المتقدمة

[35] European Parliament & Council of the European Union. (2024). Artificial Intelligence Act, Article 50(1), Op, 82.
[36]European Parliament & Council of the European Union. (2024). Artificial Intelligence Act, Article 50(1), Op, 82.
[37]European Parliament & Council of the European Union. (2024). Artificial Intelligence Act, Article 50(1), Op, 82.

الفرع الثاني: المسؤولية الإدارية في ظل الذكاء الاصطناعي

ينبغي أن يهدف إنشاء نظام المسؤولية بفعل انظمة الذكاء الاصطناعي الى التوفيق، بأكثر الطرق إنصافًا بين الحماية القانونية لضحايا الضرر الذي تسببه هذه الأنظمة، وتمكينهم من الحصول على تعويض عن الأضرار الناجمة عن استخدام الذكاء الاصطناعي، من أجل ضمان الثقة في هذه الآليات، وبين عدم إعاقة المزودين والمستخدمين، حتى لا تكون المسؤولية عقبة امام الابتكار[38].

غير ان هذه الأنظمة تثير صعوبات خاصة في هذا الصدد، خاصة فيما يتعلق بتحديد السبب الرئيسي الذي أدى إلى الضرر والشخص المسؤول عنه وتحديد العلاقة السببية، بل فإن تحديد السبب الرئيسي للضرر قد يتطلب تحليل افتراضي مضاد للواقع، للتحقق مما إذا كان نفس الضرر سيقع بنفس الشكل لو تم تصميم استخدام النظام بشكل مختلف[39].

ومع ذلك، من المهم عدم المبالغة في تقدير الابتكار الذي يمثله استخدام انظمة الذكاء الاصطناعي في العمل الإداري، فيما يتعلق بمسائل المسؤولية الإدارية، ذلك ان الخصائص التقنية للذكاء الاصطناعي لا تغير طبيعة الإشكالات القانونية المطروحة، بل درجة تعقيدها[40].

وعلى هذا النحو، لا ينبغي القبول بالتصورات التي تمنح أنظمة الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية، والتي يمكن ان تثار مسؤوليتها بمطالبة من الضحية، وذلك ان هذه القفزة المفاهيمية، غير مناسبة لأنها تغذي خيال تجسيد الذكاء الاصطناعي، رغم انه لا يعدو أن يكون أداة تقنية في يد الادارة، وبالتالي طبقا مبدأ أولوية الإنسان يجب أن تترتب المسؤولية على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين المعنيين[41].

من منظور المتضررين من هذه الأنظمة، يمكن الافتراض ان المسؤولية عن الخطأ يمكن أن تشكل النظام الرئيسي الذي يمكنهم من المطالبة بالحصول على تعويض عن الضرر الناجم عن القرار الإداري الآلي أو المساعد من قبل الذكاء الاصطناعي، ففي كثير من الحالات، يمكن أن يكون الضرر في النتيجة المترتبة عن استخدام النظام في اتخاذ القرار، بصرف النظر عن الأسباب التقنية التي قد تؤدي إلى خلل في هذا النظام[42].

لكن هذا الامر يطرح نقاشات عديدة، خصوصا فيما يتعلق بإثبات الخطأ لقيام المسؤولية، وهو الامر الذي يطرح صعوبة خاصة بسبب التعقيدات التقنية لأنظمة الذكاء الاصطناعي، وكذا في ظل غياب تفاعل

---

[38] Conseil d'État, (2022, March 31), Intelligence artificielle et action publique : construire la confiance, servir la performance, Op, p 148.
[39] Conseil d'État, (2022, March 31), Intelligence artificielle et action publique : construire la confiance, servir la performance, Op, p 149.
[40] Conseil d'État, (2022, March 31), Intelligence artificielle et action publique : construire la confiance, servir la performance, Op, p 149.
[41] Conseil d'État, (2022, March 31), Intelligence artificielle et action publique: construire la confiance, servir la performance, Op, 149.
[42] Ibid.

مباشر بين النظام والمتضرر، وأيضا يمكن ان لا يعرف من الشخص المسؤول او المدبر، المتسبب في الضرر، وبالتالي صعوبة اثبات الخطأ وإقرار المسؤولية.

هذا وقد قدم القضاء الإيطالي تطبيق مهما للمسؤولية عن القرارات المعالجة آليا، حيث قضت المحكمة الإدارية في تورينو بالتعويض على الدولة بعد أن أثبت المدعي الخطأ الذي وقع فيه النظام الإلكتروني، والذي خلط بين رفض طلب الترخيص لسبب شكلي ورفض الطلب لسبب موضوعي[43].

فالقرار الإداري غير المشروع، سواء تم اتخاذه أو لم يتم اتخاذه من قبل الذكاء الاصطناعي أو بمساعدة منه، يظل غير مشروع ويثير مسؤولية الإدارة التي اصدرته، فمن غير المعقول تحميل المرتفقين تبعات الأخطاء التقنية الكامنة في استخدام أي أداة رقمية، ولا سيما الأنظمة القائمة على المنطق الاحتمالي للتعلم الآلي، والتي دائمًا ما يكون له معدل خطأ معين[44].

وفي هذا الإطار، تظل الإدارة مسؤولة امام المرتفقين عن القرارات الالية التي تصدرها، وهو ما يؤدي الى التشجيع على استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي الأكثر كفاءة وموثوقية، ويتجلى هذا المنطق بشكل أكثر وضوحا في حالة اتخاذ القرار الآلي، حيث لا تعفى الإدارة من مسؤوليتها لأن الموارد المتاحة لها كانت ناقصة[45].

ويقوم القاضي بتقييم ما إذا كانت التصرفات المادية للإدارة غير مشروعة فيما يتعلق بالقرار الإداري الآلي، والضرر الناتج عنه [46].

هذا ولا يمكن أن يتم التعويض إلا في حالة وجود علاقة سببية مباشرة بين الخطأ والضرر الحاصل، وقد يكون من الصعب إثبات هذه العلاقة في غياب تفاعل مباشر بين النظام والضحية، وخاصة حينما يتدخل فيها الفعل البشري[47].

وفي حالة عدم وجود خطأ من جانب الإدارة، لا يزال من الممكن ربط مسؤوليتها على أساس انتهاك المساواة أمام الأعباء العامة، وذلك بسبب الضرر الجسيم والخاص الذي لحق بالضحايا بسبب استخدام الانظمة الذكاء الاصطناعي ، على سبيل المثال، على الرغم من الامتثال للقواعد التقنية والقانونية، واتضح أن اتخاذ القرار الآلي يشكل عواقب غير مواتية وخطيرة على فئة محددة من الأشخاص، وبدون توفر

[43]أوردته زروق، وفاء، (2024 دجنبر)، الذكاء الاصطناعي وتحديات الادارة العمومية أية مسؤولية للدولة، مجلة تكامل للدراسات والأبحاث متقاطعة المعارف، العدد الخامس، ص 49.

[44] Conseil d'État, (2022, March 31), Intelligence artificielle et action publique: construire la confiance, servir la performance, Op, 149.

[45] Conseil d'État, (2022, March 31), Intelligence artificielle et action publique: construire la confiance, servir la performance, 150.

[46] Conseil d'État, (2022, March 31), Intelligence artificielle et action publique : construire la confiance, servir la performance, Op, 150.

[47] Conseil d'État, (2022, March 31), Intelligence artificielle et action publique: construire la confiance, servir la performance, Op, 151.

المعرفة العلمية وإمكانية علاجها، فإن المصلحة العامة يمكن أن تبرر عدم حظر تنفيذ هذا الإجراء من قبل القاضي ولكن يمكن للأطراف المتضررة المطالبة بالتعويض[48].

وتجد الإشارة إلى أنه لا ينبغي أبداً أن يشكل التعقيد التقني الذي تتسم به أنظمة الذكاء الاصطناعي عائقاً أمام تفعيل مسؤولية الإدارة، بمعنى آخر يجب ألا يؤثر اختيار الإدارة للوسائل على حق المرتفقين في التعويض (مبدأ الحياد التكنولوجي")[49].

في إطار الجهود التشريعية الأوروبية لتنظيم مسؤولية الذكاء الاصطناعي، اقترح البرلمان الأوروبي في قرار 20 أكتوبر 2020 إنشاء نظام مسؤولية موضوعية (دون الحاجة لإثبات الخطأ) يحمّل مشغلي أنظمة الذكاء الاصطناعي عالية الخطورة مسؤولية الأضرار الناجمة عنها، كما نص على إلزام المشغلين المباشرين والمزودين بالبيانات وخدمات الدعم الأساسية بتحمل مسؤوليات تأمينية، ورغم ذلك، فإن قانو الاتحاد الأوروبي المتعلق بالذكاء الاصطناعي لم يعالج بشكل مباشر مسألة المسؤولية[50].

خاتمة

وفي الختام، يمكن القول أن الذكاء الاصطناعي يمثل تحولا جذريا في قدرة البشر على معالجة المشكلات واتخاذ القرارات، حيث إن الذكاء الاصطناعي يتجاوز القدرة البشرية التقليدية من خلال توفير حلول مبتكرة وتطبيقات متعددة في مجالات الإدارة العمومية، إذ يساهم توظيفه في تجويد الخدمات المقدمة وفعاليتها، من خلال قدرته على عقلنة الموارد البشرية والمالية، مما ينعكس على رضا المرتفقين، بفضل قدرته على تحليل البيانات الضخمة، فالذكاء الاصطناعي يساعد صانعي القرار على التعرف على الأنماط السلوكية والتوجهات الاجتماعية، مما يمكنها من صياغة سياسات وقرارات أكثر فعالية ودقة تلبي احتياجات المجتمع بشكل أفضل.

إلا انه وعلى الرغم من الفوائد التي يقدمها الذكاء الاصطناعي فإنه يفرض مجموعة من الرهانات تستلزم العمل على مواجهتها، من بين أبرز هذه الرهانات مسألة الشفافية في استخدام هذه الأنظمة، لما تشكله من أهمية بالغة لبناء الثقة في الأنظمة الآلية، وحماية خصوصيات وحريات الافراد، من خلال تعريفهم بأنهم بصدد التعامل مع الذكاء الاصطناعي، وما يمكن ان تنتجه هذه الأنظمة من تحيزات، حيث يتطلب الاعتماد على البيانات الضخمة، وبالتالي توفر ضمانات صارمة لحماية معلومات الأفراد من الانتهاكات، و كذلك قضايا مسؤولية الإدارة امام الأضرار التي تسببها هذه الأنظمة او القرارات الآلية، بالنظر للتعقيدات التقنية لهذه التكنولوجيا، ولما تفرضه في تحديد السبب الرئيسي للضرر او العلاقة

[48] Ibid.
[49] Conseil d'État, (2022, March 31), Intelligence artificielle et action publique: construire la confiance, servir la performance, Op, 152.
[50] Conseil d'État, (2022, March 31), Intelligence artificielle et action publique : construire la confiance, servir la performance, Op, p151-152 .

السببية، الا انه من ضروري اثارة مسؤولية الإدارة عن الأضرار الناتجة عن استخدام هذه الأنظمة، لبناء ذكاء اصطناعي عام مسؤول وموثوق من قبل المرتفق.

وبالتالي فإن الاستفادة القصوى من هذه التكنولوجيا الحديثة تتطلب وضع سياسات عمومية تنظم الذكاء الاصطناعي، وأطر أخلاقية تضمن الاستخدام العادل والمسؤول لهذه الانظمة، مع الحفاظ على حقوق الأفراد وحمايتهم من التحيزات التكنولوجية، ويلاحظ على المستوى الوطني غياب قوانين واستراتيجيات وطنية خاصة بالذكاء الاصطناعي، وعلى الرغم من الجهود المبذولة في هذا الاطار حيث تم تنصيص المغرب على الاستراتيجية الوطنية الاستراتيجية الوطنية -المغرب الرقمي 2030-، وتخصيص محور للذكاء الاصطناعي، الا انه لا يزال من الضروري تكثيف الجهود والعمل على صياغة استراتيجية وطنية خاصة بالذكاء الاصطناعي، شاملة لمختلف مكوناته ولأخلاقيات استخدامه، من أجل الاستفادة منه بشكل آمن وبناء الثقة.

ولكسب الرهانات التي تفرضها هذه الأنظمة يتطلب الأمر تعاونا دوليا ونهجا متوازنا يأخذ بعين الاعتبار التحديات والمخاطر المحتملة، ويضمن الاستخدام المسؤول والآمن والمستدام للتكنولوجيا، من خلال تبني الابتكار وتطوير السياسات المناسبة ووضع قوانين واستراتيجيات وطنية تؤطر استخدام الذكاء الاصطناعي، ولضمان مستقبل أكثر ازدهارا وعدلا للجميع.

لائحة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أدمينو، عبد الحافظ، (2024 /04/ 22)، أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، ندوة علمية دولية بعنوان الذكاء الاصطناعي في القطاع العام ومستقبل الخدمة العمومية، بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي، التابعة لجامعة محمد الخامس الرباط.

الهيئة السعودية للبيانات الوطنية (SDAIA)، (2022)، مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي،

الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي والبيانات الوطني(SDAIA) ، (2023)، الذكاء الاصطناعي التوليدي.

رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، (2024)، الذكاء الاصطناعي بالمغرب: أي استخدامات وأي آفاق للتطوير؟

صقر، وفاء محمد أبو المعاطي، (أكتوبر2021)، المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية إستشرافية، مجلة روح القوانين، العدد 96.

محروس، أسامة عبدالله، (2024 نوفمبر)، المسؤولية الإدارية تجاه أخطاء تطبيقات الذكاء الاصطناعي، المجلة القانونية، المجلد 22، العدد 1.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والتكوين والثقافة (اليونيسكو)، (2021)، التوصية الخاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، (2024)، المغرب – الذكاء الاصطناعي مستوى الجاهزية، طبع في فرنسا.

زروق، وفاء، (2024 دجنبر)، الذكاء الاصطناعي وتحديات الادارة العمومية أية مسؤولية للدولة، مجلة تكامل للدراسات والأبحاث متقاطعة المعارف، العدد الخامس.

وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة. (23/10/2023)، المناظرة الوطنية حول استعمال وتطوير مسؤول للذكاء الاصطناعي بالمغرب، نحو رؤية مشتركة وشاملة، تم الاطلاع عليه في 15 يونيو 2024، https://www.mmsp.gov.ma

وزارة الانتقال الرقمي والإصلاح الادارة، (2024)، الاستراتيجية الوطنية -المغرب الرقمي 2030 -.

المراجع باللغات الأجنبية:

Conseil d'État, (2022, March 31), Intelligence artificielle et action publique: construire la confiance, servir la performance, Étude adoptée en assemblée générale plénière.

Conseil de l'Union européenne, (2024, February 2), Législation sur l'intelligence artificielle: le Conseil et le Parlement parviennent à un accord sur les premières règles au monde en matière d'IA, from https://www.consilium.europa.eu .

European Parliament, Council of the European Union, (2024), Regulation (EU) 2024/1689 of 13 June 2024 laying down harmonized rules on artificial intelligence (Artificial Intelligence Act), (Official Journal of the European Union, L 256, 13 June 2024, https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX%3A32024R1689

Fondation pour les études et recherches sur le développement international (FERDI), (2023), Comment pensera l'État avec ChatGPT? Les douanes comme illustration de l'intelligence artificielle générative dans les administrations publiques, Working Paper No. P330, Clermont-Ferrand.

Gouvernement du Canada, (2024) ,Guide sur la portée de la Directive sur la prise de décisions automatisée,

https://www.canada.ca/fr/gouvernement/systeme/gouvernement-numerique/innovations-gouvernementales-numeriques/utilisation-responsable-ai/guide-portee-directive-prise-decisions-automatisee.html

Rarhoui, Kaoutar, (2024), Droit de l'Intelligence Artificielle et Administration publique, Internationale Chercheur, Volume 4, Numéro 4.

Wolswinkel, Johan, (2022, December), Intelligence artificielle et droit a administrative, Conseil de l'Europe.